تقييم دور نظـم المعلومات المحاسبية في الحدّ من المخاطر المصرفية في ضــوء مقررات لجنة بازل

أ. عبدالرحمــن الطاهر الجــرد ـ كلية الاقتصاد- جامعة الزاوية

المقدمة:

يُعتبر القطاع المصرفي من القطاعات المهمة ، والحيوية، والتي تؤثر تأثيراً كبيراً علي مجمل النشاط الاقتصادي محلياً ، أو إقليميا ، أو دوليا، فالمصارف هي الوسيط المالي بين المدخرين والمقترضين ولديها تتجمع معظم مدخرات المجتمع ، كما أنها تمنح الائتمان لمختلف الأنشطة الاقتصادية ، وتتميز بيئتها بمميزات خاصة من أهمها ارتفاع درجة المخاطرة التي تحيط بعملياتها المصرفية ، والتي تزايدت نتيجة التطورات الاقتصادية العالمية ، وظهور منتجات جديدة ، وخدمات استثمارية جديدة ، فالقطاع المصرفي تتميز عملياته ، وأنشطته بطبيعة خاصة أكثر تعقيداً من تلك المجودة بالقطاعات الأخرى مما يتطلب وجود أنظمة معلومات محاسبية تتلائم مع طبيعة عملياته ، ومن هنا تنبع أهمية نظم المعلومات المحاسبية ، والتي حازت علي موقع متميز لكثير من المنظمات باختلاف أشكالها وخاصة القطاع المصرفي ، فهي المورد الأساسي للمعلومات الدقيقة ، والموضوعية ، والملائمة التي يُعتمد عليها في اتخاذ القرارات ، وتحقيق الأهداف الأساسية ، والفرعية المحددة سلفاً، فالقطاع المصرفي يواجه أنواعاً مختلفة من المخاطر سواء بالنسبة لعملياته ، أو أصوله وسواء كانت مخاطر ائتمانية مرتبطة بتعاملات القروض ، أو مخاطر أسعار الفائدة المرتبطة بسعر العملة في السوق ، أو مخاطر السيولة ، ومخاطر العمليات التي تندرج تحت التزوير ، والتزييف ، والاختلاس ، والأخطاء ، والإهمال أو غيرها من المخاطر، وتعتبر إدارة هذه المخاطر ، وتحديدها ، وقياسها ، ووضع الإجراءات اللازمة للحد من آثارها ، ومن أهــم العوامل التي تساعد علي نجاح المصرف ، وتضمن استمراره في الســوق المصرفية بعوائد مرضية ومخاطر متدنية، تفعيل نظام المعلومات المحاسبي المطبق بالمصرف ، والذي يمتاز بالكفاءة ، والفاعلية ، ويلعب دوراً مهماً وبارز من خلال ما يوفره من معلومات تساعد الإدارات ، والجهات الرقابية للقيام بمتابعة الأنشطة المصرفية ، والتعرف علي المخاطر التي يمكن أن تهددها ، وجعل المصرف في مأمن من آثارها السالبة ، فالعامل الرئيسي في إدارة المخاطر هو إنتاج قوائم مالية تمتاز بالدقة ، والملائمة ، والموثوقية ، والوقتية بما يمكن مستخدميها من تحديد وقياس تلك المخاطر أول بأول ، كما أن

مخرجات النظام المحاسبي تسهم في انجاز عمليات التخطيط والرقابة وتقييم الأداء ، كما يمكن الاعتماد عليها في ترشيد السياسات الاستثمارية والائتمانية ، ويحتاجها المودعون والمستثمرون للاطمئنان علي أموالهم واستثماراتهم .

وبالنظر إلي البيئة الليبية نلاحظ انتقال العمل في المصارف العاملة في طرابلس من النظام اليدوي إلي النظام الإلكتروني ؛ مما يتطلب من إدارة المصارف العمل علي أحكام الرقابة في العمل المصرفي لأجـــل الحفاظ علي آمـــن نظم المعلومات المصرفية، وبما أنه لا يوجد نشاطاً مصرفياً إلا ويصحبه هامش من المخاطرة ، فهذا البحث هو محاولة لمعرفة دور نظم المعلومات المحاسبية في الحدّ من المخاطر المصرفية في المصارف الليبية.

مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث في معرفة الدور الذي تلعبه نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في تخفيض مخاطر الخدمات المصرفية بالمصارف الليبية ، ويمكن صياغة مشكلة البحث في التساؤل الرئيسي التالي: ما دور نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في تخفيض المخاطر المالية المصرفية وفقا أنموذج بـــازل؟

1- هل هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة وتخفيض مخاطر الائتمان؟

2- هل هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة وتخفيض مخاطر السوق؟

3- هل هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة وتخفيض مخاطر التشغيل؟

أهمية البحث:

تكمن أهميته في التعرف علي خصائص المعلومات المحاسبية ، ومدي مساهمتها في الحد من المخاطر المصرفية ، وتحفيز المصارف ، وتشجيعها علي تطوير وترقية نظم المعلومات المحاسبية ، واستخدام الأساليب الحديثة التي تعمل علي تحديد وقياس والسيطرة علي المخاطر المصرفية ، وتوضيح موقف المصرف قبل استخدام نظم المعلومات المحاسبية في إمكانية الحد من مخاطر العمليات المصرفية ، وتوضيح مدى مساهمة نظم المعلومات المحاسبية في الخطة المستقبلية والاقتصادية للمصارف محل الدراسة.

أهداف البحث: تتمثل أهداف البحث في الآتي:

1- دراسة ومعرفة نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة من حيث مفهومها وأهدافها.

2- دراسة ومعرفة الطرق والوسائل التي تساعد في حماية المصارف من المخاطر المصرفية.

3- دراسة ومعرفة الوقاية والمعالجة من التهديدات التي تواجه الخدمات المصرفية.

4- معرفة الدور الذي تعلبه نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في كيفية خفض مخاطر الخدمات المصرفية.

فرضيات البحث:

لتحقيق أهداف البحث تم صياغة الفرضيات الآتية:

1- هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة، وتخفيض مخاطر الائتمان في المصارف التجارية الليبية.

2- هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة، وتخفيض مخاطر السوق في المصارف التجارية الليبية.

3- هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة، وتخفيض مخاطر التشغيل في المصارف التجارية الليبية .

حدود الدراسة:

1- حدود موضوعية : تناولت الدراسة تقييم دور نظم المعلومات المحاسبية في الحد من المخاطر المصرفية في ضوء مقررات لجنة بازل.

2- الحدود المكانيــة: اقتصر تطبيق الدراسة علي المصارف التجارية في مصراتة.

3-الحدود البشريــة : شملت جميع العاملين في نظم المعلومات المحاسبية في المصارف التجارية في مصراتة.

4- الحدود الزمنية : غطت الدراسة الفترة الزمنية الممتدة من 2018-2019 م ، وهي الفترة التي تم فيها إدخال واستخدام نظم المعلومات المحاسبية في المصارف التجارية.

منهجية البحث وإجراءاته:

استخدم الباحث المنهج الاستنباطي لتحديد المشكلة والتعرف علي طبيعتها ومحاور البحث فيها ووضع الفروض، والمنهج الاستقرائي لاختيار فروض البحث التي اعتمد عليها الباحث في دراسته ، والمنهج الوصفي التحليلي من خلال إتباع أسلوب دراسة الحالة التي سيتعرض لها الباحث وتحليل بياناتها وتفسيرها للوصول إلي توصيف دقيق

للمشكلة ونتائجها ، والمنهج التاريخي في التعرف علي الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع البحث.

الإطار النظري للدراســـة:

قام الباحث بتناول الإطار النظري لمتغيرات الدراسة علي النحو التالي:

المبحث الأول: نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة:

أصبح من الصعب استخدام النظم اليدوية لمعالجة البيانات نتيجة للتطور السريع في عالم الحاسبات ، وظهور الحاسبات الشخصية ونظمها ، وتفهم الحاسب تقنيات نظم المعلومات أمرا هاما لتفوق في مجالات العمل ، فهو يتعامل مع تلك النظم كمستخدم ، أو مقيم أو مراجع ، لذلك عليه أن يتفهم طبيعة النظم التي تستند عليها الحاسبات وتحليل وتصميم النظم ، وهذه أهــم تقنيات نظم المعلومات، وهذا يعني أن دراسة نظم المعلومات المحاسبية أمراً مهما وضروريا لهم في مجالات عملهم الحالية والمستقبلية.

تعريفات نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة :

يعرف نظم المعلومات المحاسبي بأنه ذلك النظام الذي يقوم بتجميع وتشغيل (تحليل، وقياس، وتسجيل) البيانات المالية عن منظمة معينة ، ثم توصيل نتائج هذا التشغيل في شكل معلومات مالية إلى متخذي القرارات عن طريق التقارير المالية التي يخرجها النظام [1]، كما يعرف نظام المعلومات المحاسبي بأنه :" ذلك الأسلوب المنظمة أو مجموعة الإجراءات المنظمة التي يتبعها المحاسب في تسجيل وتبويب عمليات المنشأة المالية، من واقع المستندات المؤيدة لها في الدفاتر والسجلات المحاسبية ، لغرض بيان نتيجة نشاط المنشأة من ربح أو خسارة والوقوف علي حقيقة مركزها المالي في نهاية فترة معينة، بالإضافة إلي ذلك فالنظام المحاسبي وسيلة لتحقيق إجراءات الرقابة علي كافة عناصر الإنفاق والإيراد وأصول وخصوم المنشأة، وتوفير المعلومات الضرورية للإدارة العليا لترشيد قراراتها الخاصة باستغلال الموارد المتاحة والرقابة عليها[2]، يعرف نظم المعلومات المحاسبية - أيضا - بأنه :" عبارة عن مجموعة من الأنشطة المترابطة ، والوثائق، والتقنيات التي صممت لجمع البيانات ومعالجتها ، وتقديم تقرير معلومات إلي مجموعة متنوعة من صناع القرار داخل وخارج المنظمة. كما يمكن للمعلومات المحاسبية أن تعــزز تصميم النظام إلي حد كبير في عملية صنع القرار في المنظمات من خلال الاستجابة لكثير من عناصر إطار مجلس معايير المحاسبة المالية[3]، يعرف نظام المعلومات المحاسبي بأنه :" نظام يقوم بجمع وتسجيل وتخزين ومعالجة البيانات لإنتاج المعلومات لصانعي القرار تساعدهم في اتخاذ قرارات المناسبة[4].

أسباب دراسة نظم المعلومات المحاسبية :

يمكن تلخيص أهم أسباب دراسة نظم المعلومات المحاسبية ، والاهتمام بها خصوصا من جانب المحاسبين في أربعة أسباب رئيسة هي[5]:

1- يهتم المحاسب بنظم المعلومات ؛ لأنه قد يكون أحد مستخدمي المعلومات التي يوفرها هذا النظام ، أو قد يكون هو المراجع الخارجي الذي يقوم بتقييم هذا النظام ، الأكثر من ذلك أنه قد يكون المحاسب هو نفسه المصمم الذي يقوم بتصميم هذا النظام.

2- أدى انتشار الحاسبات بشكل كبير إلي اعتماد نظم المعلومات المحاسبية لمعظم الوحدات علي تكنولوجيا المعلومات، لذلك أصبحت عملية إدارة البيانات وتجهيزها لأغراض إعداد التقارير اللازمة وتحقيق مختلف أهداف نظم المعلومات من العمليات المعقدة.

3- أصبحت نظم المعلومات الحديثة أكثر تعقيدا وتطورا ، حيث تعتمد علي مفاهيم مستمدة من عدة مجالات للمعرفة مثل نظريات المعلومات والنظم بجانب اعتمادها علي التطورات الحديثة في مجالات أخرى مثل الرقابة والأمن والاتصالات.

4- أن يكون المحاسب قادرا علي معرفة مصادر البيانات ، وكذلك ملما بالخطوات اللازمة لتشغيل ، ومعالجة البيانات بهدف إنتاج المخرجات من المعلومات المطلوبة.

المبادئ الأساسية في تصميم نظم المعلومات المحاسبية المحسوبة :

تعتمد عملية تصميم نظم المعلومات المحاسبية المحسوبة علي عدة مبادئ ، وهي[6]:

أولا ـ مبدأ تكامل وارتباط عمليات المنظمة وأقسامها: تعمل المنظمة لتحقيق هدف مشترك ، ومن أجل تحقيق هذا الهدف لابد من ربط الأقسام ، والإدارات مع بعضها البعض لتبادل المعلومات التي تعتبر الركيزة الأساسية لأداء الإعمال ، وإن تكامل النظام المحاسبي وفعاليته لن يتحققا إلا إذا ارتبط تصميم النظام بشكل متكامل مع عمليات المنظمة وأقسامها.

ثانيا ـ مبدأ كتابة العمليات والمستندات مرة واحدة : لتحقيق عمليات المنظمة وللحصول علي بيانات محاسبية دقيقة يجب أن يلتزم مصمم النظام المحاسبي بمبدأ كتابة المستندات والبيانات مرة واحدة ، حتي لا تحتسب البيانات أكثر من مرة ، مثل :حساب إيراد أكثر من مرة ، فتزداد الأرباح ، أو حساب تكلفة أكثر من مرة فتقل الأرباح.

ثالثا ـ مبدأ الرقابة الداخليـــة : وهي الخطة التنظيمية التي تعمل بها المنظمة لحماية أصولها، والرقابة الداخلية هي من أهم مبادئ النظام المحاسبي.

أهداف نظام المعلومات المحاسبي :

يهدف نظام المعلومات المحاسبي إلي تحقيق مجموعة الأهداف التالية[7]:

1- **إنتاج التقارير اللازمة لخدمة أهداف الوحدة المحاسبية :** إن التقارير باختلاف أنواعها تمثل النتائج النهائية لنظام المعلومات المحاسبي ، وتنقسم التقارير اللازمة من نظام المعلومات المحاسبي إلي:

أ- تقارير ماليـــة : وتتمثل هذه التقارير في قائمة المركز المالي ، وقائمة الدخل كتقارير عن الأداء الماضي ، وكذلك الموازنات التخطيطية بأنواعها المختلفة كتقارير عن الأداء المخطط مستقبلاً.

ب- تقارير بيانات إحصائيـة : وتتمثل هذه التقارير في كشوف الحركة الدورية لمختلف نواحي النشاط في الوحدة المحاسبية ، وتهتم الإدارة بهذه التقارير ؛ لأنها توضح خطوات سير العمل بالوحدة المحاسبية ، ومدى كفاءة كل قسم من الأقسام ، الإدارة في القيام بوظائفها.

ج- **تقارير التشغيل اليومية والأسبوعيـــة :** وتمثل هذه التقارير بيانات عن سير العمل اليومي في الوحدة المحاسبية مقارناً بالأداء المعياري المحدد ، وذلك لتحديد الانحرافات عن المعايير الموضوعية ، وتحليل هذه الانحرافات لبيان أسبابها ، ووضع الحلول لمعالجتها.

2- **الدقة في إعداد التقاريـــر:** ترتبط كفاءة نظم المعلومات المحاسبي بجودة التقارير التي ينتجها ، ويتمثل معيار الجودة في هذه التقارير في مدي دقة البيانات الواردة بها، وتتحقق الدقة في التقارير من خلال وجود خطوات محددة للمراجعة الداخلية تشمل التحقق من صحة القيد والترحيل ، وتلخيص العمليات المختلفة بحيث تمثل التقارير المالية نتيجة أعمال الوحدة المحاسبية ، وقائمة المركز المالي في نهاية الفترة المالية، وتوفر الدقة يؤدى إلي تحقيق أهداف الوحدة المحاسبية المحددة مسبقاً.

3- **تقديم التقارير في الوقت المناسب :** يعتبر وصول البيانات في الوقت المناسب أمراً مهماً بالنسبة لإدارة الوحدة المحاسبية ؛ لأنها تساعد في اتخاذ القرارات بصورة صحيحة دون خشية الوقوع في مخاطر غير موضوعية بالحسبان ، بالإضافة إلي ذلك فإن توافر بيانات عن الهيكل المالي، ويقصد بالهيكل المالي تشكيلة المصادر التي حصلت منها المنشأة علي أموال بهدف تمويل استثماراتها.

4- **توفير وسائل الرقابة الداخلية اللازمة لحماية أصول الوحدة المحاسبية ورفع كفاءة أدائها:** توفير وسائل الرقابة الداخلية من شأنه أن يسهم في حماية أصول الشركة من

التلاعب والاختلاس ، وسوء الاستعمال ، وضمان الدقة الحسابية للبيانات والمعلومات الواردة بالدفاتر والسجلات المحاسبية ، وذلك لا مكان الاعتماد عليها قبل اتخاذ أي قرار أو رسم أي خطة مستقبلية ، ورفع مستوي كفاءة العمل ، وتشجيع الالتزام بالسياسات الإدارية الموضوعية.

5- **تحقيق التوازن بين تكلفة النظام وتكلفة بياناته مع الأهداف المطلوب تحقيقها**: يعتبر تحقيق التوازن بين التكاليف المترتبة علي تطبيق نظام المعلومات المحاسبي ومقارنتها بالأهداف المطلوب تحقيقها أمراً مهماً ، ويعني : ذلك أن دراسة وقياس التكاليف المترتبة علي تطبيق النظام ومقارنتها بالأهداف المطلوب تحقيقها ومقدرة الوحدة المحاسبية علي استيعابها تعتبر من العوامل التي قد يترتب عليها إعادة النظر في إدخال نظام المعلومات الجديد.

المبحث الثانـــي ــ المخاطر المصرفية:

يعتبر موضوع المخاطر المصرفية من أهــم الموضوعات التي تشغل بال المصرفيين ، وتستحوذ علي كل اهتمامهم علي المستوى العالمي ، وخصوصا منذ السنوات القليلة الماضية ، في أعقاب الأزمات المالية والمصرفية التي عصفت في العالم ، حيث أثارت هذه الأزمات المصرفية المتتالية والمتعمقة اهتمام المسئولين المصرفيين ؛ وذلك علي المستوي المصرفي الدولي حيث اتضح أن من أهــم أسباب تلك الأزمات المالية المصرفية تزايد المخاطر المصرفية من ناحية ، وعدم إدارتها بصورة جيدة من ناحية أخرى بالإضافة إلي تزايد سرعة خطي العولمة المادة ، وزيادة انفتاح الأسواق المالية والمصرفية علي المستوي العالمي ، والذي استتبعه استحداث أدوات مالية جديدة ، والتوسع في استخدامها قد زاد من حجم وتنوع المخاطر المصرفية.

تعريف المخاطر المصرفية :

هناك العديد من التعريفات الخاصة بمصطلح المخاطر المصرفية وهي كما يلي:

تعرف المخاطر المصرفية بأنها : " عدم انتظام العوائد وتذبذب في قيمتها أو في نسبتها إلي رأس المال المستثمر هو الذي يشكل عنصر المخاطرة ، وترجع عملية انتظام العوائد أساسا إلي حالة عدم اليقين المتعلقة بالتنبؤات المستقبلية[8]، وتعرف المخاطر المصرفية بأنها : " التقلبات في القيمة السوقية للمؤسسة وجميع القرارات التي يمكن أن تؤثر علي تغير القيمة السوقية للمصرف"[9]، تعرف- أيضا- بأنها:" احتمالية تعرض المصرف إلي خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها، أو تذبذب العائد المتوقع علي

استثمار معين ، مما ينتج عنه آثار سلبية ، لها قدرة علي التأثير على تحقيق أهداف المصرف المرجوة ، وتنفيذ استراتيجية بنجاح"[10].

أنواع المخاطر المصرفية في ضوء متطلبات لجنة بـــازل :

تكلفت لجنة بازل في بنك التسويات الدولية الكائن ببازل سويسرا - وهي لجنة دولية للأشراف والرقابة المصرفية - تكلفت بوضع المعايير والضوابط اللازمة لضبط أداء العمل المصرفي وضمان سلامة المراكز المالية للمصارف فيما يعرف بمعايير بازل 1 ، وبازل 2 . واتفاق معايير بـــازل 1 في من سنة 1988م نحـو مخاطر الائتمان ، وقد ألـزم الدول بتوحيد طرق الرقابة من قبل المصرف المركزي، ورفع نسبة رأس المال لدي المصارف إلـى 8% من أصولها الخطرة ، وبعد ذلك أضاف أوزان مخاطر الســوق في عام 1996م ، ولم يتطرق إلي إدارة المخاطر المصرفية بأنواعها الأخــرى، أما اتفاق بازل 2 ركــز في محوره الأول علي أساليب القياس المختلفة لمخاطر الائتمان والتشغيل، وأدخل اتفاق بازل 2 تغيرات جوهرية في معالجة مخاطر الائتمان كما ألـزم المصارف بامتلاك رأس مال كاف لتغطية مخاطر التشغيل، وركز اتفاق بازل2 في محوره الثاني علي أهمية إدارة المخاطر المصرفية بصورة سليمة تجعلها في مأمن من الأزمات المصرفية بقدر الإمكان، فالمخاطر المصرفية التي يتناولها بازل 2 تشمل مخاطر السوق ، ومخاطر التشغيل ، ومخاطر المشتقات ، ومخاطر السيولة ، ومخاطر العمليات المصرفية الالكترونية - والتي بدأت تزداد مؤخرا- كما جاء في بازل2 التأكيد علي ضرورة منـح عمليات التقييم والمراجعة الداخلية أهمية أكبر في ظل قواعد أكثر صرامة فيما يتعلق بأسس الإفصاح والشفافية مما يزيد من تقوية قدرات المصارف في إدارة المخاطر، ويفـرض اتفاق بازل 2 علي المصارف أن تعيد النظر في استراتيجيات أعمالها والمخاطر المرتبة علي هذه الأعمال ، وعلي نظام تكنولوجيا المعلومات ، والأطر التنظيمية والمالية لديها[11]، و يهدف اتفاق بازل2 إلى تحسين إطار كفاية رأس المال من خـــلال [12]:

1- المزيد من معدلات الأمان وسلامة ومتانة النظام المالي العالمي.

2- تدعيم التساوي والتوازن في المنافسة بين المصارف دولية النشاط وضمان تكافؤ الأنظمة والتشريعات.

3- إدراج العديد من المخاطر ، وإيجاد نماذج اختبار جديدة وملائمة يمكن تطبيقها علي كل المستويات.

4- التركيز علي أهمية إدارة المخاطر.

5- التحسين المستمر في قدرات المصارف علي تقييم المخاطر من خلال إيجاد تجانس بين متطلبات رأس المال وممارسات إدارة المخاطر الحديثة ، - وأيضا - من خلال إعطاء دور مهم للسلطات الرقابية لتفعيل هذا النظام ، والتأكيد من صلاحيته ، ومناسبته بالإضافة إلي تحسين طرق الإفصاح التي تتعلق برأس المال والمخاطر.

فهذه المعايير التي تقــرها بازل2 سوف تقلل من مخاطر الائتمان وظاهرة التعثر المصرفي التي تنتج عنها [13]، وقد تبنت معظم المصارف المركزية تطبيق مقررات لجنة بــازل للرقابة المصرفية ، والتي تقوم علي مبدأ كفاية رأس المال.

أنــواع المخاطر المصرفيـــة:

وقد صنفت لجنة بازل للرقابة المصرفية المخاطر إلي المجموعات التالية :

1- **المخاطر الائتمانية :** تعتبر أهم المخاطر التي تتعرض لها المصارف ، وهي تعني درجة التقلب في الأرباح التي تنشأ عن احتمال عدم قدرة أو رغبة المقترض علي الوفاء بالتزاماته في الأوقات المحددة للتسديد مما يؤدى إلي خسائر اقتصادية للمصرف ، وتعتبر هذه المخاطر من أقدم المخاطر ظهوراً ، ومن أهم عناصر الائتمان وأكثرها أهمية هي القروض ، وتمتد خسائر المصرف إلي تكاليف الفرصة الضائعة ، والتكاليف المتعلقة بمتابعة قروض المقترضين ، ونوعية القروض التي يقدمها المصرف[14].

2- مخاطر التشغيل : عـرّفت لجنة بازل مخاطر التشغيل بأنها:" الخسائر التي تنتج عن عدم كفاية أو فشل العمليات الداخلية ، أو العنصر البشري، أو الأنظمة، أو الأحداث الخارجية" . ويشمل هذا التعريف المخاطر القانونية ؛ ولكنه يستثني المخاطر الاستراتيجية ، ومخاطر السمعة ، والمخاطر التنظيمية[15].

3- **مخاطر الســـوق:** تنتــج هذه المخاطر بسبب التغير العام في الأسعار ســواء علي مستوي البلد ، أو مستوى الدولي ، وفي السياسات علي مستوى الاقتصاد ككل، وتعرف في هذه الحالة بمخاطر السوق العامة ، وهناك مخاطر السوق الخاصة ، فهي تنشأ عندما يكون هناك تغير في أسعار أصول أو أدوات متداولة بعينها نتيجة ظروف خاصة أو بصناعة معينة أو تجارة معينة أي يكون تخصصا [16].

ضبط المخاطــر المصرفية : تبدأ عملية ضبط المخاطر من اللحظة الأولي لمنح الائتمان، مروراً بفترة استغلال التسهيلات وحتي نهاية الائتمان، ويتم ذلك من خلال إتباع الوسائل التالية:

1- تجنب أو وضع حدود لبعض النشاطات[17] :

أ- دراسة الجدارة الائتمانية للعميل ومقدرته علي الوفاء بالتزاماته ، ويتم ذلك استيفاء المعلومات اللازمة عن العمل من المصرف المركزي، أو النشاط الذي يعمل في إطاره، والمواءمة بين إجمالي التسهيلات المصرح بها للعميل وحجم موارده المالية المستثمرة في نشاطه.

ب- توفير الخبرات المتخصصة لدي القائمين علي منح الائتمان.

ج - دراسة مجالات السوق كالمنافسة والركود والتضخم لنشاط العميل ، إلي جانب دراسة الظروف (السياسية والاجتماعية) في بلد العميل.

د - دراسة كل عملية ائتمانية بدقة سواء في مرحلة المنـــح ، أو المعالجة ، أو المتابعة ، والضمانات المقدمة لتأمين مركز المصرف.

2- تقليل المخاطر : يقصد به تقليل مخاطر اعتماد المصارف ، أي : سياسة التنويـع في الاستثمارات والائتمان ، ولما كانت العملية الائتمانية هي عملية استثمارية ؛ إذ تقوم المصارف باستثمار ما يتوفر لديها من ودائع من خلال منحها لمستثمرين يحتاجون لتلك الأموال ، ولكون المصارف تسعي للحفاظ علي أموال مودعيها وتحقيق عائد ملائم، لذا فإن عملية تخفيض المخاطر المحتملة علي تلك الاستثمار من خلال التنوع والتوزيع في المحفظة الائتمانية، فالتنوع يعني أن تتسم المحفظة الائتمانية بعدم تركز الائتمان في قطاعات معينة أو فئة خاصة من العملاء، ويمكن تطبيق هذا النوع من خلال وضع حد أقصي لكل نشاط أو عميل، والدخول في أسواق مصرفية جديدة[18].

2- إلغاء أثـــر المخاطـــر : لما كانت طبيعة المخاطر الائتمانية من المخاطر التي تتعلق بطبيعة عمل الجهاز المصرفي ، والتي يصعب تجنبها أو التقليص من حدتها بشكل كامل ، لذا تعمل إدارة تلك المخاطر بكل طاقتها للحد من الخسائر، وتقليلها إلي أدني حد ممكن ، أو إلغاء أثرها قدر الإمكان من خلال إتباع الخطوات التالية[19]:

أ- المتابعة: وهي تهدف إلي متابعة التحقق من مدى تنفيذ السياسة التي يضعها المصرف للإقراض إلي جانب الاطمئنان إلي تنفيذ الشروط الموضوعة للتسهيلات المصرح بها، ومدي انتظام عملية السداد، وعدم تجاوز الحد الأقصى المسموح به.

ب- معالجة الحالات المتعثرة : نتيجة العملية الائتمانية التي يقوم بها المصرف تظهر بعض الحالات المتعثرة التي تعود بشكل طبيعي إلي وجود قصور في تطبيق بعض أساليب السيطرة علي المخاطر، وفي هذه الحالة يتوجب علي المصرف أن يتخذ الإجراءات اللازمة لتقليل الخسائر المحتملة من خلال ما يلي[20]:

1- السير في الإجراءات الرسمية المنصوص عليها في عقد منح التمويل لتصفية القرض.

2- عمل ترتيبات لاسترداد جزء من القرض.

3- عمل ترتيبات لإعادة جدولة القرض.

4- إعطاء جزء من الأموال للمقترض للتغلب علي أزمته الحالية ناتجة عن أسباب خارجه عن إرادتـــه.

الدّراسات السابقة:

قام الباحث بتناول الدراسات السابقة التي تناولت متغيرات الدراسة علي النحو التالي:

1- دراســـة: (Ismail & King, 2007) [21] ، والتي هدفت إلى التعرف على العوامل التي تؤثر علي استخدام نظم المعلومات المحاسبية في المصانع متوسطة وصغيرة الحجم في ماليزيا ، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي ، وقد توصلت نتائج الدراسة إلي أهمية استخدام نظم المعلومات المحاسبية ، أي : العمل علي جعلها تعمل بشكل تدفقي يربط المعلومات من الأعلى والأسفل يساعد العاملون في الشركات علي تحقيق أهدافهم .

2- دراســـة : (Sajady, et.al.; 2008) [22] ، والتي هدفت إلي تقييم نظم المعلومات المحاسبية من وجهة نظر المديرين الماليين في (347) شركة صناعية من مجموع (1383) من الشركات المسجلة في سوق الأوراق المالية في مدينة طهـران بجمهورية إيران، وقد توصلت الدراسة إلي أن تطبيق نظم المعلومات المحاسبية في هذه الشـــركات بمستوي جيد وأنه يساعد علي تحسين عملية اتخاذ القرارات من قبل مديري المالية بالإضافة إلي أنه يساعد علي تحسين الرقابة الداخلية وجودة التقارير المالية.

3- دراســـة (زاهـــر صديق سعيد 2008 م) [23] ، التي هدفت إلى التعرف علي أثر الأنظمة المحاسبية الالكترونية في تقليل مخاطر المراجعة بالمصارف التجارية، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي ، وتكونت عينة الدراســـة من (132) موظفا من العاملين في المصارف التجارية ، وقد أشارت نتائج الدراسة إلي أهمية استخدام المراجعة باستخدام الحاسوب في تقليل مخاطر المراجعة ، وخاصة خطر الاكتشاف حيث يستطيع المراجع الاستعانة بالحاسب ذاته في جمع وتقييم أدلة الإثبات اللازمـــة.

4- دراســـة : (هشـــام حبيب عثمان حسين 2012 م) [24] ، والتي هدفت إلي أن تحليل وتصميم نظام معلومات يساعد علي توفير معلومات عن التمويل في الوقت

المناسب والاستفادة من نظم المعلومات في عملية اتخاذ القرار من خلال توفير معلومات في شكل تقارير، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي ، وقد أشارت نتائج الدراسة إلي أهمية الحفاظ علي استقرار الجهاز المصرفي يؤدى إلي تقليل التعثر، والمساعدة على تقليل التعثر المصرفي ، وإدارة المخاطر هي المحرك والمؤشر الرئيسي في اتخاذ القرارات الاستراتيجية لدي المصرف ، ولها دور كبير في تحقيق الأهداف.

5- دراســـة : (الرفاعـــي الطيب حاج الإمام 2012 م) [25] ، والتي هدفت إلى الكشف عن أثر إدارة أمن المعلومات علي حماية المعلومات المصرفية بالتطبيق علي الجهاز المصرفي السوداني ، دراسة حالة (بنك أم درمان الوطني ، وبنك فيصل الإسلامي السوداني)، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي ، وقد أشارت نتائج الدراسة إلي وجود علاقة طردية موجبة بين أمن نظم المعلومات ، ومستوي التدريب للعاملين علي الأنظمة.

6- **دراســـة: (إيناس سيد محجوب السيد 2015 م)** [26] ، والتي هدفت إلي وضع إطار متكامل لتقييم كفاءة نظم المعلومات المحاسبية في تحديد وقياس وإدارة المخاطر المصرفية التي تهدد ربحية المصرف واستقراره ، كما هدفت إلى التعرف علي المكاسب التي تحققت من استخدام نظم المعلومات المحاسبية في المصارف السودانية، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي ، وقد أشارت نتائج الدراسة إلي أن نظم المعلومات المحاسبية أسهمت في إيصال المعلومات المحاسبية الملائمة إلى الإدارة المصرفية في الوقت المناسب لاتخاذ القرارات وبالدقة المطلوبة مما قلت أمكانية حدوث المخاطر المصرفية ، كما إنها ساعدت بما توفره من مؤشرات ونسب مالية في التنبؤ بالمخاطر المصرفية التي تهدد المصرف ، وأن لنظم المعلومات المحاسبية دور في الحد من المخاطر المصرفية والمساهمة في إدارتها.

7- **دراســـة :(Yose & Choga 2016)**[27] ، التي هدفت إلي فحص استخدام نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية كأداة لزيادة سريعة ودقيقة لمعالجة البيانات ماليا في عدد من أقسام القطاع العام التي هي في مرحلة الانتقال من نظم المعلومات المحاسبية اليدوية إلي نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية ، وتم تجميع البيانات من خلال استخدام أسلوب المقابلات الشخصية واستمارات الاستقصاء حول دور أنظمة معلومات المحاسبة الإلكترونية، وتوصلت الدراسة من خلال تحليل البيانات التي تم تجميعها إلي أن الإدارة ومستخدمي النظم أدركوا أهمية تلك النظم الجديدة ومساهمها من ناحية الكفاءة

وتخفيض الأخطاء ووفرت وقتا وقللت من تكلفة معالجة البيانات، وأثرها علي زيادة الثقة بالإضافة إلي تقدير التقارير المالية بشكل أسرع وأفضل.

مجتمع الدراســـــة:

اشتمل مجتمع الدراسة علي المصارف العامة والخاصة العاملة في بلدية مصراتة وتعتمد علي المنظومات في عملياتها، أما عينة الدراسة ، فقد تم اختيارها بصورة عشوائية من مجتمع الدراسة ؛ لأن عدد الفئات التي اشتمل عليها مجتمع ليست محصورة ، وحسب الإمكانيات المتوفرة لإجراء هذه الدراسة ، فقد اشتملت العينة علي عدد (39) مفردة ، وقد تم توزيع الاستبيان كما هو مبين بالجدول التالي:

جدول (1) نسبة استجابة عينة الدراسة لاستمارات الاستبيان

البيان	العدد	النسبة
الاستمارات الموزعة	47	%100
الاستمارات المستلمة	45	%95.74
الاستمارات القابلة للتحليل	45	%95.74

أداة جمع البيانات:

استخدمت استبانة صُممت بالرجوع إلي الدراسات والمراجع العلمية ذات الصلة بموضوع الدراسة بوصفها أداة لجمع البيانات الخاصة بهذه الدراسة ، وقد اختبرت من قبل خمسة محكمين حيث طلب منهم الإجابة عن الأسئلة والتعليق علي مدي شموليتها لدور نظم المعلومات المحاسبية في الحد من المخاطر المصرفية ، وأخذت ملاحظاتهم كلها في الحسبان عند إقامة الاستبيان، للتأكد من قدرتها علي تحقيق أهداف الدراسة، وقد تكونت الاستبانة من قسمين هما: القسم الأول: (معلومات عامة عن الموظف)، والجزء الثاني (المعلومات المتعلقة باختبار فرضيات الدراسة)، حيث تم تصميم الجزء الأول لمعرفة خصائص عينة الدراسة وتم تصميم القسم الثاني لاختبار الفرضيات، وتم صياغة هذه الأسئلة حول دور نظم المعلومات الحسابية في خفض المخاطر المصرفية، وقد قيست إجابات أفراد العينة وفقا لمقياس ليكرت الخماسي، وقد تم استخدام مقياس ليكرت (Likert) الخماسي لقياس استجابات المبحوثين لفقرات الاستبانة، الذي يتكون من خمس درجات، حيث أعطيت الفقرات (5) درجات لموافق بشدة و(4) لموافق و(3) لموافق إلي حد ما و (2) لغير موافق، و(1) لغير موافق بشدة.

فئات مقياس أداة البحث:

استخدم المقياس الثلاثي لاستجابات أفراد الدراسة (عالية، متوسطة، منخفضة)، ويوضح جدول (2) سلم الإجابات ودرجاته ومعيار الحكم علي درجة الموافقة حول عبارات الاستبانة

جدول (2) سلم الإجابات ودرجاته ومعيار الحكم علي درجة الموافقة حول عبارات الاستبانة

الدرجة	الاستجابات	معيار الحكم/مدي المتوسطات
3	عالية	3.00-2.35
2	متوسطة	2.34-1.68
1	منخفضة	1.67-1.00

صدق أداة البحث: وقد تم التأكد من صدق أداة الدراسة من خلال:

1- الصدق الظاهري للأداة : للتعرف علي مدي صدق أداة البحث في قياس ما وضعت لقياسه تم عرضها علي عدد من المحكمين من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات/ وبلغ عدد المحكمين (5) محكمين، وتم الاستجابة لآراء المحكمين وقمت بإجراء ما يلزم من حذف وتعديل في ضوء المقترحات المقدمة، وبذلك خرجت الاستبانة في صورتها النهائية.

2- صدق الاتساق الداخلي الاستبانة: بعد التأكد من الصدق الظاهري لأداة البحث تم تطبيقها ميدانيا، وحساب معامل ارتباط بيرسون لمعرفة الصدق الداخلي لاستبانة، كما يتضح بالجدول (3).

جدول (3) معاملات ارتباط بيرسون لعبارات المجال الأول بالدرجة الكلية للمجال

البعد الأول		البعد الثاني		البعد الثالث	
رقم العبارة	معامل الارتباط بالمجال	رقم عبارة	معامل الارتباط بالمجال	رقم عبارة	معامل الارتباط بالمجال
1	**0.654**	1	**0.798**	1	**0.819**
2	**0.789**	2	**0.832**	2	**0.768**
3	**0.805**	3	**0.809**	3	**0.779**
4	**0.714**	4	**0.742**	4	**0.805**
5	**0.749**	5	**0.787**	5	**0.743**
		6	**0.698**	6	**0.814**

**** دال عند مستوي الدلالة 0.01 فأقل .**

يتضح من الجدول (3) أن قيم معامل ارتباط كل عبارة من العبارات مع مجالها موجبة ودالة إحصائيا عند مستوي الدلالة (0.01) فأقل مما يدل علي صدق اتساق العبارات مع مجالاتها.

ثبات الاستبانة :

للتأكد من ثبات الأداة فقد استخدمت (معادلة ألفا كرونباخ) للتأكد من ثبات أداة البحث، والجدول (4) يوضح معاملات ثبات أداة البحث:

جدول (4) نتائج اختبار ألفا كرونباخ لمعرفة ثبات أداة الدراسة

القسم	عدد الفقرات	درجة الثبات Alpha
دور نظم المعلومات في خفض المخاطر المصرفية	17	0.918

يتضح من الجدول (4) أن قيمة معامل الثبات لجميع فقرات الاستبانة بشكل عام بلغت(0.918). وهذا يعني قوة ثبات فقرات الاستبانة وأن المقياس صالح لقياس ما وضع من أجله.

الأساليب الإحصائية :

لقد تم إدخال البيانات إلي الحاسب الآلي وتحليلها باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، حيث تم استخدام الأساليب الإحصائية الوصفية لوصف بيانات الدراسة، كما تم استخدام الأسلوب الإحصائي الاستدلالي لقياس أهداف الدراسة واختبار فرضياتها.

نتائج الدراســـــة ومناقشتها:

الفـــرض الأول :- الذي ينص علي - " دور نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في خفض مخاطر الائتمان في المصارف التجارية بمدينة مصراتة " ، ولتحقيق الهدف الأول من أهداف الدراسة وهو التعرف دور نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في خفض مخاطر الائتمان المصرفية التجارية ، فقد تم استخدام اختبار "ت" للعينة الواحدة (One Sample T-Test) لمعرفة دور نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في خفض مخاطر الائتمان المصرفية الليبية، الجدول (5) يوضح ذلك.

جدول (5) المتوسطات والحسابية والانحرافات المعيارية لكل من فقرات المجال الأول مرتبة تنازليا

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة الموافقة
3	تعمل في تقديم مخاطر الصناعة لطالبي الائتمان المصرفي.	3.711	0.815	1	مرتفعة
4	تسهل نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة علي وضع سياسة ائتمانية رشيدة.	3.66	0.792	2	مرتفعة
2	تساعد نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في تقليل آثار التغيرات في حركة السوق المترتب عليها آثار سلبية علي الطرف المقابل.	3.644	0.802	3	مرتفعة
1	تساعد نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في تخفيض المخاطر المرتبطة بالتغيرات في الأوضاع الاقتصادية نحو الركود أو الكساد.	3.40	0.889	4	مرتفعة
5	تقدم معلومات دقيقة عن الزبون المستحقة علي طالبي الائتمان المصرفي.	3.333	0.639	5	مرتفعة
المجموع		21.244	2.046	مرتفعة	

يظهر من جدول (5) أن المتوسطات الحسابية لفقرات دور نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في خفض مخاطر الائتمان في المصارف الليبية تقع ضمن المدي (3.711-3.333) ، وكلها بدرجة موافقة مرتفعة، حيث كان أعلاها للفقرة (3) " تعمل في تقديم مخاطر الصناعة لطالبي الائتمان المصرفي."، ثم يليها المتوسط الحسابي (3.66) للفقرة رقم (4) " تسهل نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة علي وضع سياسة ائتمانية رشيدة." ، بينما بلغ أدني متوسط حسابي للفقرة رقم (3.33) للفقرة رقم (5) " تقدم معلومات دقيقة عن الزبون المستحقة علي طالبي الائتمان المصرفي." ، بينما بلغ المتوسط الحسابي للمجموع ككل (22.144).

ويبين الجدول (6)

اختبار T لفقرات الفرضية الأولي

	المتوسط الحسابي	T	درجات الحرية	الدلالة إحصائية
المجموع ككل	21.244	69.631	44	0.00

يتبين لنا من جدول (6) أن قيمة (T) للمجموع ككل بلغت (69.631) وهي قيمة دالة إحصائيا عند مستوي (0.01)، وهذا يدل علي قبول الفرضية الأولي والتي تنص علي تقيم دور نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في خفض مخاطر الائتمان في المصارف الليبية بدرجة مرتفعة.

يتبين من جدول (6) أن المصارف التجارية في مصراتة تستخدم نظم المعلومات المحاسبية في خفض مخاطر الائتمان بدرجة مرتفعة ، حيث يقوم نظام المعلومات المحاسبية بتقديم مخاطر الصناعة لطالبي الائتمان المصرفي، وكذلك تساعد نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في تخفيض المخاطر المرتبطة بالتغيرات في الأوضاع الاقتصادية نحو الركود أو الكساد، كل هذه الإجراءات ساعدت نظم المعلومات المحاسبية داخل المصارف التجارية في مدينة مصراتة علي خفض مخاطر الائتمان. وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسات كل من دراسة (Ismail & King, 2007) حيث أشارت النتائج إلي أهمية استخدام نظم المعلومات المحاسبية أي العمل علي جعلها تعمل بشكل تدفق يربط المعلومات من الأعلى والأسفل يساعد العاملين في الشركات علي تحقيق أهدافهم. وكذلك دراسة (Sajady, et.al.; 2008) التي توصلت نتائجها إلي أن تطبيق نظم المعلومات المحاسبية في هذه الشركات بمستوي جيد وأنه يساعد علي تحسين عملية اتخاذ القرارات من قبل مديري المالية بالإضافة إلي أنه يساعد علي تحسين الرقابة الداخلية وجودة التقارير المالية.

الفـرض الثاني : الذي ينص علي دور نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في خفض مخاطر السوق في المصارف الليبية ، ولتحقيق الهدف الثاني من أهداف الدراسة وهو التعرف دور نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في خفض مخاطر السوق في المصارف الليبية، فقد تم استخدام اختبار "ت " للعينة الواحدة (One Sample T-Test) لمعرفة دور نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في خفض مخاطر السوق المصرفية الليبية ، الجدول (7) يوضح ذلك.

جدول (7) المتوسطات والحسابية والانحرافات المعيارية لكل من فقرات المجال الثاني مرتبة تنازليا

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة الموافقة
6	استخدام نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة يؤدي إلي الوقوف علي معدلات تكلفة الالتزامات ومعدلات العائد علي الأصول.	3.755	0.712	1	مرتفعة
2	تسهل استخدام نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة المصارف في تناسق إعادة تسعير كل من الالتزامات والأصول.	3.666	0.797	2	مرتفعة
4	تساعد نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة لها آليات وإجراءات في تأمين الحصول علي نوعية معلومات جيدة وبالتالي تقليل مخاطر السوق.	3.622	0.649	3	مرتفعة
1	يساعد استخدام نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في تخفيض مخاطر التعرض إلي الخسائر الناتجة عن عوامل السوق.	3.577	0.965	4	مرتفعة
5	يعمل استخدام نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في تحديد مقدار الفجوة بين الأصول والالتزامات لكل عمله من حيث إعادة التسعير ومدي الحساسية لمتغيرات أسعار الفائدة.	3.488	1.057	5	مرتفعة
3	تمكن نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة من توفير بيانات عن ارتفاع معدلات الفائدة في السوق بصورة ملائمة.	3.422	0.656	6	مرتفعة
المجموع		21.533	1.841	مرتفعة	

يظهر من جدول (7) أن المتوسطات الحسابية لفقرات دور نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في خفض مخاطر السوق في المصارف الليبية تقع ضمن المدي (3.755-3.422) ، وكلها بدرجة موافقة مرتفعة، حيث كان أعلاها للفقرة (6) " استخدام نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة يؤدي إلي الوقوف علي معدلات تكلفة الالتزامات ومعدلات العائد علي الأصول."، ثم يليها المتوسط الحسابي (3.666) للفقرة رقم (2) " تسهل استخدام نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة المصارف في تناسق إعادة تسعير كل من الالتزامات والأصول." ، بينما بلغ أدني متوسط حسابي للفقرة رقم (3.422) للفقرة رقم (5) " تمكن نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة من توفير بيانات عن ارتفاع معدلات الفائدة في السوق بصورة ملائمة." ، بينما بلغ المتوسط الحسابي للمجموع ككل (21.533).

ويبين الجدول (8) اختبار T لفقرات الفرضية الثانية

	المتوسط الحسابي	T	درجات الحرية	الدلالة إحصائية
المجموع ككل	21.533	78.44	44	0.00

يتبين لنا من جدول (8) أن قيمة (T) للمجموع ككل بلغت (78.44) وهي قيمة دالة إحصائيا عند مستوي (0.01)، وهذا يدل علي قبول الفرضية الأولي والتي تنص علي تقييم دور نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في خفض مخاطر السوق في المصارف التجارية بدرجة مرتفعة.

يتضح من نتائج جدول (8) أن تطبيق نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة له علاقة ارتباطية قوية في خفض مخاطر السوق في المصارف التجارية ، يرجع الباحث هذه النتيجة إلي أن نظم المعلومات المحاسبية تساعد الإدارة العليا في توفير المعلومات المفيدة واللازمة لإعداد الموازنات المالية ورسم السياسات والخطط المستقبلية، كما أنها توفر للإدارة المعلومات الدقيقة واللازمة في الوقت المناسب حتي تتمكن الإدارة من الرقابة علي الأنشطة ومقارنة الفعلي بالخطط المرسومة ومعرفة الانحرافات المختلفة وأسبابها واتخاذ الإجراءات المناسبة لتصحيحها، فالمعلومات التي يوفرها النظام تكون لها قيمة اقتصادية بقدر التقليل من احتمالات المخاطر بشرط أن تكون التكلفة المضافة أقل من الفائدة المضافة، فهي بذلك تحقق الأهداف المرجوة في النمو والاستمرارية والربحية. وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسات كل من دراسة زاهر صديق سعيد (2008م) ، وقد أشارت نتائج الدراسة إلي أهمية المراجعة باستخدام الحاسوب في تقليل مخاطر المراجعة وخاصة خطر الاكتشاف حيث يستطيع المراجع الاستعانة بالحاسب ذاته في جمع وتقييم أدالة الإثبات اللازمة. كذلك دراسة هشام حبيب عثمان حسين (2012 م) والتي أشارت نتائج الدراسة إلي أهمية الحفاظ علي استقرار الجهاز المصرفي يؤدي إلي تقليل التعثر، المساعدة تقليل التعثر المصرفي، إدارة المخاطر هي المحرك والمؤشر الرئيسي في اتخاذ القرارات الاستراتيجية لدي المصرف، إدارة المخاطر لها دور كبير في تحقيق الأهداف.

الفـــرض الثالث : - الذي ينص علي - " دور نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في خفض مخاطر التشغيل في المصارف التجارية في مدينة مصراتة" ، ولتحقيق الهدف الثالث من أهداف الدراسة وهو التعرف دور نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في خفض مخاطر التشغيل في المصارف الليبية ، فقد تم استخدام اختبار "ت" للعينة الواحدة (One Sample T-Test) لمعرفة دور نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في خفض مخاطر السوق المصرفية الليبية ، الجدول (9) يوضح ذلك.

جدول (9) المتوسطات والحسابية والانحرافات المعيارية لكل من فقرات المجال الأول مرتبة تنازليا

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة الموافقة
2	استخدام نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة يؤدي إلي تقليل احتمالية الخسارة التي قد تنشأ عن فشل أو عدم كفاية كل من العمليات الداخلية، الأنظمة، والأحداث الخارجية.	4.177	0.747	1	مرتفعة
1	استخدم نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة يساعد في توفير الوقت ويزيد من كفاءة التشغيل.	3.488	1.057	2	مرتفعة
3	استخدام نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة يؤدي إلي تقليل مخاطر التكنولوجيا/ الأنظمة من خلال تحسين نوعية المخرجات من حيث السرعة والدقة والسرية والوضوح والشمول.	3.355	1.151	3	مرتفعة
6	نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة تساعد في تقليل المخاطر التي قد تنشأ في حالة تغير الإدارة أو غيابها.	3.355	1.405	4	مرتفعة
5	نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة توفر آلية التبليغ عن حدوث أخطاء في عمليات النظام مباشرة مع المصرح لهم بالتعامل ومعالجة تلك الأخطاء.	3.244	1.524	5	مرتفعة
4	تضمن نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة إجراءات حماية تحد من الاحتيال/ مخاطر الالتزام بمنع الدخول المنطقي غير المصرح أليه مناطق النظام المنطقية.	3.022	1.117	6	مرتفعة
المجموع		20.644	2.247	مرتفعة	

يظهر من جدول **(9)** أن المتوسطات الحسابية لفقرات دور نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في خفض مخاطر التشغيل في المصارف الليبية تقع ضمن المدي (4.177- 3.022) ، وكلها بدرجة موافقة مرتفعة، حيث كان أعلاها للفقرة (2) " استخدام نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة يؤدي إلي تقليل احتمالية الخسارة التي قد تنشأ عن فشل أو عدم كفاية كل من العمليات الداخلية، الأنظمة، والأحداث الخارجية."، ثم يليها المتوسط الحسابي (3.488) للفقرة رقم (1) " استخدم نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة يساعد في توفير الوقت ويزيد من كفاءة التشغيل. ، بينما بلغ أدني متوسط حسابي للفقرة رقم (3.022) للفقرة رقم (5) " تضمن نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة إجراءات حماية تحد من الاحتيال/ مخاطر الالتزام بمنع الدخول المنطقي غير

المصرح أليه مناطق النظام المنطقية." ، بينما بلغ المتوسط الحسابي للمجموع ككل (20.644).

ويبين الجدول (10) اختبار T لفقرات الفرضية الثالثة

	المتوسط الحسابي	T	درجات الحرية	الدلالة إحصائية
المجموع ككل	20.644	61.611	44	0.00

يتبين لنا من جدول (10) أن قيمة (T) للمجموع ككل بلغت (61.611) وهي قيمة دالة إحصائيا عند مستوي (0.01)، وهذا يدل علي قبول الفرضية الأولي والتي تنص علي تقييم دور نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في خفض مخاطر التشغيل في المصارف التجارية بدرجة مرتفعة.

يتضح من نتائج جدول (10) أن تطبيق نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة له علاقة طردية قوية بانخفاض مخاطر التشغيل في المصارف التجارية بمدينة مصراتة، ويرجع الباحث هذه النتيجة إلي أن إدارة نظم المعلومات المحاسبية في المصارف التجارية في مدينة مصراتة تعمل علي توفير الوسائل والأساليب اللازمة لضمان استمرارية عمل تلك المنظمة بشكل صحيح، كما تقوم بالتخطيط الدقيق لمواجهة جميع الإخطار التي يمكن أن تؤدي إلي تعطلها أو توقفها عن العمل، وفي حال حدوث ذلك، تستطيع إدارة نظم المعلومات المحاسبية من إعادة تشغيلها بأسرع وقت ممكن. وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة Yose & Choga (2016) التي هدفت إلي فحص استخدام نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية كأداة لزيادة سريعة ودقيقة لمعالجة البيانات ماليا في عدد من أقسام القطاع العام التي هي في مرحلة الانتقال من نظم المعلومات المحاسبية اليدوية إلي نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية، وتوصلت الدراسة من خلال تحليل البيانات التي تم تجميعها إلي أن الإدارة ومستخدمي النظم أدركوا أهمية تلك النظم الجديدة ومساهمها من ناحية الكفاءة وتخفيض الأخطاء ووفرت وقتا وقللت من تكلفة معالجة البيانات، وأثرها علي زيادة الثقة بالإضافة إلي تقدير التقارير المالية بشكل أسرع وأفضل.

الاستنتاجات والتوصيات:

أولا- الاستنتاجات :

في ضوء التحليل الإحصائي لآراء أفراد العينة تم التوصل إلي الاستنتاجات الآتية :

1- أسهمت نظم المعلومات المحاسبية في إيصال المعلومات المحاسبية الملائمة إلي الإدارة المصرفية في الوقت المناسب لاتخاذ القرارات وبالدقة المطلوبة مما قلل من إمكانية حدوث المخاطر المصرفية.

2- ساعدت نظم المعلومات المحاسبية بما توفره من مؤشرات ونسب مالية في التنبؤ بالمخاطر المصرفية التي تهدد المصرف.

3- لنظم المعلومات المحاسبية دور في الحد من المخاطر المصرفية والمساهمة في إدارتها.

4- الالتزام بالضوابط المصرفية والقوانين عند المنح الائتمان يجنب المصرف المخاطر الائتمان المصرفي.

5- الكشف المبكر عن المخاطر المصرفية ساعد في الحد من آثارها السلبية علي المصرف.

ثانيا ـ التوصيات:

بناء علي النتائج التي تم التوصل إليها من خلال الدراسة الميدانية ، والتحليل الإحصائي ، خرج الباحث بالتوصيات التالية :

1- من الضروري وجود إدارة مخاطر قادرة علي المتابعة والإشراف علي مدي فاعلية نظم المعلومات المحاسبية في قياس وتحديد وضبط المخاطر المصرفية.

2- ضرورة توفر كفاءات خبرات داخل المصرف لتبني تطبيق المعايير والمقررات الجديدة في مجال كفاية رأس المال حتي تتمكن السلطات الرقابية من قياس المخاطر بالطرق التي تنص عليها معايير بازل الدولية.

3- من الضروري مواكبة المعايير الدولية التي تفرضها الهيئات والمؤسسات الدولية بجانب تطوير سياسات الائتمان والاستثمار المصرفي,

4 - تفعيل وتقييم دور المصرف المركزي في الحد من المخاطر التي تتعرض لها المصارف.

5- إنشاء إدارة ائتمانية متخصصة لمتابعة عمليات منح الائتمان والوقوف علي الديون المتعثرة.

الهوامش:

1. محمد محمود البابلي و ناصر نور الدين عبد اللطيف، تكنولوجيا المعلومات والبرامج الجاهزة في تشغيل البيانات المحاسبية، الاسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 2010، ص 13.
2. وليد ناجي الحيالي، أصول المحاسبة المالية، ج1، الدنمارك، الاكاديمية العربية المفتوحة للنشر والتوزيع، 2007، ص72.
3. Hurst, R.; Accounting Information System- Basic Concepts and current issues, Boston: Mc Graw-Hill, 2007, P.3
4. الذيبة الرمحي و قاسم زياد، نظم المعلومات المحاسبي، عمان، الأردن، دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2011، ص 22.
5. ناصر نور الدين عبد اللطيف، دراسات في الأنظمة المحاسبية المتخصصة الأقسام والفروع المحلية والأجنبية وشركات الاستيراد والتصدير وشركات الملاحة البحرية، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2010، ص 17.
6. ساجدة حسين محمد ملكاوي، أثر نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة علي جودة المعلومات: دراسة تطبيقية علي الجامعات الأردنية الحكومية، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، 2015، ص 78.
7. سادت فيصل عبد الفتاح صالح، نظم المعلومات المحاسبية، امدرمان، دار جامعة القرآن الكريم للطباعة والنشر، 2010، ص 37.
8. هيفاء غانية، إدارة المخاطر المصرفية، الكويت، جامعة الشهيد للنشر والتوزيع، 2014، ص 10.
9. نبيل حشاد، إدارة المخاطر المصرفية، اتحاد المصارف العالمية، د.ن، 2005، ص 22.
10. ميرفت علي أبو كمان، الإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف، غزة، الجامعة الاسلامية، 2007، ص 67.
11. ماجدة أحمد شلبي، الرقابة المصرفية وإدارة المخاطر في ظل معايير بازل2 ومتطلبات الحكم المؤسسي، الجمعية المصرية للإقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع، المؤتمر العلمي السنوي الرابع والعشرون للإقتصاديين المصريين، تفعيل دور السياسة النقدية في الإقتصاد المصري، ورقة منشورة، 2005، ص ص 2-3.
12. إيناس سيد محجوب، دور نظم المعلومات المحاسبية في الحد من المخاطر المصرفية: دراسة ميدانية علي عينة من المصارف السودانية، رسالة دكتوراه، معهد بحوث ودراسات العالم الإسلامي، جامعة أم درمان الإسلامية، السودان، 2015، ص 78.
13. ماجدة أحمد شلبي، المرجع السابق، ص 3.
14. طارق خان و حبيب أحمد، ترجمة: عثمان أحمد ورضا سعد الله، إدارة المخاطر- تحليل قضايا الصناعة المصرفية، المصرف الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، المملكة العربية السعودية ، 2003، ص 32.
15. صادق راشد الشمري، "استراتيجية إدارة المخاطر المصرفية وأثرها في الأداء المالي للمصارف التجارية"، عمان، دار اليازوري العملية للنشر والتوزيع، 2013، ص 199.
16. طارق خان وحبيب أحمد، المرجع السابق، ص 38.
17. علي شاهين، مدخل عملي لقياس مخاطر الائتمان المصرفي في المصارف التجارية في فلسطين – دراسة تحليلية تطبيقية، مجلة البحوث التجارية، جامعة بنها، مج2، ع2، مصر، 2010، ص 87.

18. صادق الشمري، إستراتيجية إدارة المخاطر المصرفية وأثرها علي الأداء المالي للمصارف التجارية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص 17.
19. طارق عبد العال حماد، إدارة المخاطر (أفراد- إدارات – شركات- بنوك) مخاطر الائتمان والاستثمار والمشتقات وأسعار الصرف، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2007، ص 32.
20. Keegan, Mary :Management of risk "Principles and concepts", HM Treasury, The orange book, Working papers, October, 2004: P.34.
21. Ismail, N. & King, M.; Factors influencing the alignment of accounting information system in system in small and medium sized Malaysian manufacturing firms, Vol.1. Issue, ½: 2007, P.15.
22. Sajady, H.; Dastgir, M.; Hashem, N.; @Evaluation of The Effectiveness of Accounting Information System, International Journal of Information Science & Technology, Vol.6, Issue, 2:4, 2008, P.32.
23. زاهر صديق سعيد، أثر الأنظمة المحاسبية الالكترونية علي مخاطر المراجعة بالمصارف التجارية (بالتطبيق علي بنك أم درمان الوطني)، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، 2008، ص 8.
24. هشام حبيب عثمان حسين، بناء نظام معلومات لتقليل مخاطر التعثر المصرفي: دراسة حالة (نظام الاستثمار- المصرف الزراعي)، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، 2012، ص 34.
25. الرفاعي الطيب حاج الإمام أحمد، أثر إدارة المعلومات علي حماية المعلومات المصرفية بالتطبيق علي الجهاز المصرفي السوداني، دارسة حالة (بنك أم درمان الوطني وبنك فيصل الإسلامي السوداني)، كلية العلوم الإدارية، جامعة أم درمان الإسلامية، السودان، 2012، ص 32.
26. إيناس سيد محجوب السيد، "دور نظم المعلومات المحاسبية في الحد من المخاطر المصرفية: دراسة ميدانية علي عينة من المصارف السودانية، رسالة دكتوراه، معهد بحوث ودراسات العالم الإسلامي، جامعة أم درمان الإسلامية، 2015، ص 45.
27. Yose, M. & Choga, F. (2016): Usage of Computerised Accounting Information System at Development Fund Organisations: The Case Of Zimbabwe. IOSR Journal of Business and Management (IOSR-JBM), 18(2), p.34.